بلغ 2.1 في المئة بسبب تباطؤ الارتفاع بأسعار المواد الغذائية والملابس

بيتك للأبحاث: التضخم في الكويت تراجع إلى أدنى مستوياته خلال أربعة أشهر

أسعار الإيجارات وقطاع الإسكان ارتفعت

أشار تقرير أصدرته شركة «بيتك للابحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» إلى تراجع معدل التضخم في الكويت فبراير الماضي ليصل إلى ادنى مستوياته في اربعة أشهر وبلغ 2.1 في المئة بسبب تباطؤ الارتفاع في أسعار المواد الغذائية والملابس والأحذية، فيما تظل أسعار الإيجارات وقطاع الإسكان وكذلك المواد الغذائية في حال ارتفاعها من ابرز عوامل الزيادة في التضخم خلال الفترة المقبلة.

وذكر التقرير إن قرار بنك الكويت المركزي خفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس ليصل إلى 2 في المئة في بداية أكتوبر 2012 استهدف تعزيز النمو في الاقتصاد غير النفطي.وبنتيجة لذلك، بدا الإقراض المصرفي للقطاع الخاص يظهر بعض الدلائل على وجود تحسن ملموس، حيث نما بنسبة 5 في المئة على أساس سنوي كما في نهاية 2012 مقارنة بنحو 1.6 في المئة في نهاية 2011، وهو أعلى نمو في 3 سنوات، وجاءت معظم إسهامات النمو من القروض الشخصية والتجارية.. وفيما يلي التفاصيل

ومضى التقرير: أشار مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت الذي يقيس معدل التضخم إلى أن معدل التضخم انخفض بصورة معتدلة ليصل إلى أدنى وتيرة له في أربعة أشهر إلى 2.1 في المئة على أساس سنوي في فبراير 2013 من 2.3 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013 مدفوعا بشكل رئيس بتباطؤ الزيادة في أسعار المواد الغذائية والملابس والأحذية. وعلى أساس المقارنة الشهرية، سجلت أسعار المستهلك في الكويت زيادة هامشية بنسبة 0.1 في المئة على أساس شهري في فبراير 2013 من انخفاض بنسبة 0.2 في المئة على أساس شهري في يناير 2013 نظرا لارتفاع التضخم الشهري في قطاع التعليم والخدمات الطبية بالإضافة إلى البضائع والخدمات الأخرى.

وتراجع تضخم المواد الغذائية والتي تمثل نسبة 18.3 في المئة من سلة مؤشر أسعار المستهلكين إلى ابطأ وتيرة في ثلاث سنوات ليصل إلى 0.8 في المئة على أساس سنوي في فبراير 2013 من 1.0 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013. وأظهرت التفاصيل ضعف أسعار المواد الغذائية في المجموعات الفرعية لشهر فبراير، حيث انخفضت الأسعار في مجموعة اللحوم والدجاج والأسماك بنسبة 0.1 في المئة على أساس سنوي في حين كان الارتفاع بمجموعة الشاي والقهوة بنسبة 0.9 في المئة على أساس سنوي في حين انخفضت أسعار مجموعة الزيوت والدهون بنسبة 1.2 في المئة على أساس سنوي، مما أدى إلى زيادة تلطيف التضخم في أسعار المواد الغذائية وادى إلى تخفيف الضغط على التضخم العام.

ويتماشى الاعتدال في أسعار المواد الغذائية في الكويت مع وتيرة الانخفاض في أسعار المواد الغذائية عالميا خلال الأشهر الأخيرة. حيث شهدت أسعار المواد الغذائية انكماشا منذ ديسمبر 2011 نتيجة لانخفاض أسعار الشحن وفائض الإنتاج وخاصة من الأرز والسكر. وأظهرت أحدث البيانات في فبراير 2013 أن أسعار المواد الغذائية العالمية واصلت انخفاضها بنسبة 2.5 في المئة على أساس سنوي بعد أن انخفضت بنسبة 1.1 في المئة في يناير 2013. وبالرغم من ذلك، ومع التوقعات بأن يشهد السوق العالمية للمواد الغذائية المزيد من التوازن بين العرض والطلب خلال عام 2013 وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة «فاو»، فقد تكون أسعار المواد الغذائية مصدرا لاستمرار زيادة الضغط على التضخم.

وفي الوقت نفسه، تباطأ تضخم أسعار الملابس والأحذية ليصل إلى 2 في المئة على أساس سنوي في فبراير عام 2013 من 3.4 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013 مدفوعا بشكل رئيسي بانخفاض أسعار الملابس الجاهزة والتي غالبا ما يتوقف ارتفاع أسعارها على بعض العوامل العالمية «لكون الملابس والأحذية واردات بصورة أساسية»، أكثر من العوامل المحلية، وقد كانت أسعار الملابس والأحذية مصدر الزيادة الضغط على التضخم المؤقت في الاتجاه الصعودي خلال غالبية الأشهر الأخيرة، إلا أنها شهدت اعتدالا كبيرا في أوائل عام 2013.

واستمر تضخم قطاع الاسكان والمرافق «أكبر مكون في سلة مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 26.7 في المئة » في تسجيل نسبة 2.4 في المئة خلال شهر فبراير 2013 على أساس سنوي وهو نفس المعدل المسجل في الشهر السابق. وواصلت الإيجارات في قطاع الإسكان استقرارها حيث يتم تعديل أسعار الإسكان مرة واحدة فقط كل ثلاثة أشهر. وبالرغم من ذلك، ومع الارتفاع الشديد في الطلب على العقارات في الكويت، فإننا نرى أن تضخم الإيجارات سيمثل مصدرا لزيادة التضخم في المستقبل.

وكان من الممكن أن ينخفض التضخم المؤقت بصورة أكبر من ذلك لولا ارتفاع الأسعار الذي شهده قطاع السلع والخدمات المنزلية «والذي يشكل نسبة 14.7 في المئة من سلة مؤشر أسعار المستهلك»، بنسبة 3.5 في المئة على أساس سنوي في فبراير 2013 من 3 في المئة على أساس سنوي في يناير 2013. وترجع هذه المكاسب إلى القفزة الحادة في أسعار الخدمات المنزلية – أحد المكونات الفرعية التي ظلت بلا تغيير طوال عامي 2011 و 2012. وفي الوقت نفسه، ارتفع التضخم في قطاع النقل والمواصلات «والذي يمثل 16.1 في المئة من سلة مؤشر أسعار المستهلك» بصورة طفيفة إلى 3.1 في المئة على أساس سنوي في فبراير 2013 من 2.9 في المئة على أساس سنوي في يناير ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع أسعار السيارات وزيادة تكلفة تذاكر الطيران.

علاوة على ذلك، فإننا نحتفظ بتوقعاتنا بأن مستوى التضخم في الكويت سيظل عند مستوى يمكن السيطرة عليه وانه سوف يتراوح بين 3 في المئة و 4 في المئة لعامي 2013 و 2014 حيث يتوقع أن تظل أسعار المواد الغذائية معتدلة على الأقل خلال النصف الأول من عام 2013 قبل أن تشهد بعض الارتفاع في النصف الثاني من 2013 وسط بيئة جيدة من إمدادات الغذاء على المستوى العالمي وفقاً لتوقعات منظمة الفاو. ومن المرجح أيضاً أن تؤدي التدابير التي تقوم بها الحكومة الكويتية الرامية إلى ضبط أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال تقديم الدعم إلى كبح الارتفاع الكبير في معدل التضخم مستقبلياً. وعلى الجانب الآخر، قد يؤدي ارتفاع الطلب على العقارات في الكويت إلى دعم قطاع الإسكان مما ينتج عنه زيادة الضغط على التضخم في الاتجاه الصعودي والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم المؤقت في المستقبل.

وبشكل عام، نتوقع أن تظل أسعار الفائدة الرئيسة دون تغيير في الكويت عند 2 في المئة في عامي 2013 و 2014 نظرا لأن أسعار الفائدة في الكويت تلتقي بصورة عامة أثر حركة أسعار الفائدة التي يحددها الاحتياطي الاتحادي «البنك المركزي الأمريكي» نتيجة لارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي حيث يشكل الدولار الجزء الأكبر من ترجيح السلة التجارية للعملات. واستنادا إلى أحدث بيانات السياسة النقدية، فإن الاحتياطي الاتحادي لا يزال حريصا على أن يبقي أسعار الفائدة منخفضة عند معدل يتراوح بين 0 في المئة إلى 0.25 في المئة حتى منتصف 2015 على الأقل.

قال التقرير ان تحسن ملحوظ في القطاع المصرفي، فقد قرر بنك الكويت المركزي خفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس ليصل إلى 2 في المئة في بداية أكتوبر 2012. وتهدف هذه الخطوة، والتي جاءت كنتيجة للانخفاض الكبير في معدل التضخم، إلى تعزيز النمو في الاقتصاد غير النفطي. ونتيجة لذلك، بدأ الإقراض المصرفي للقطاع الخاص يظهر بعض الدلائل على وجود تحسن ملموس، حيث نما بنسبة 5 في المئة على أساس سنوي كما في نهاية 2012 مقارنة بنحو 1.6 في المئة في نهاية 2011، وهو أعلى نمو في 3 سنوات، وجاءت معظم إسهامات النمو من القروض الشخصية والتجارية.

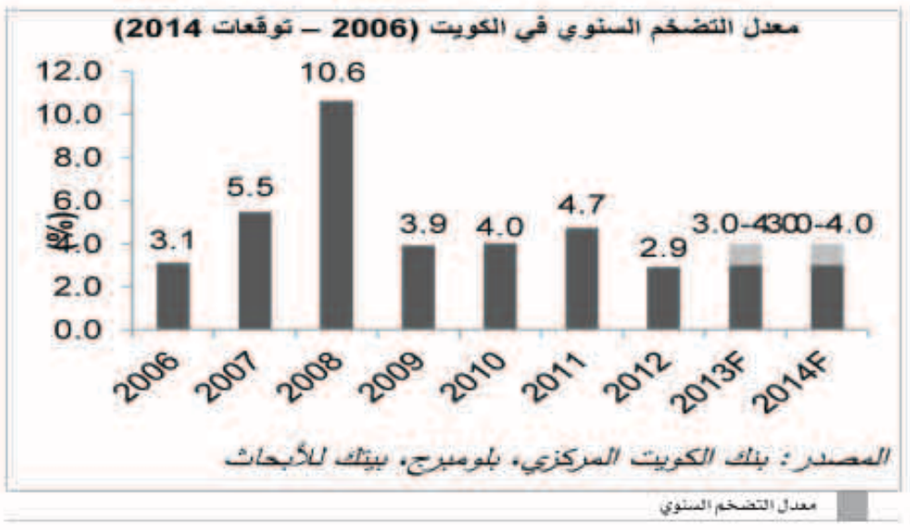

معدل التضخم السنوي

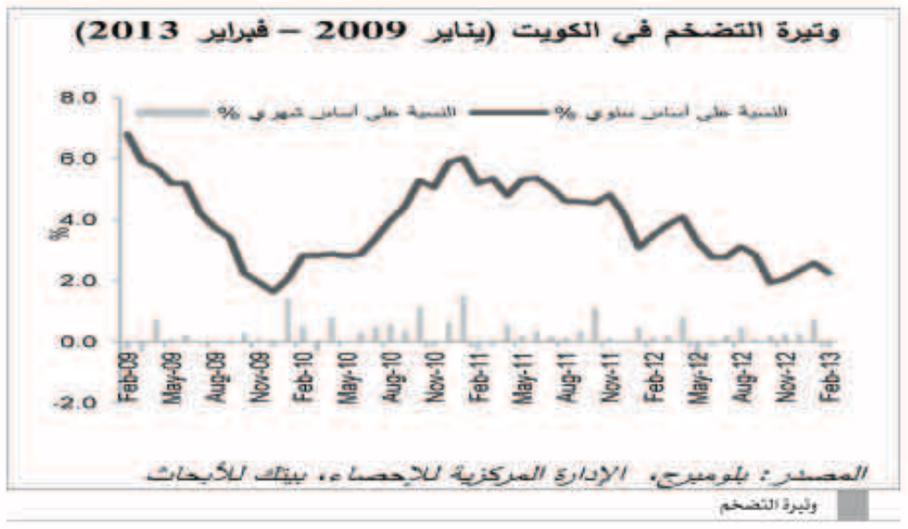

وتيرة التضخم

أسعار المواد الغذائية شهدت انكماشاً منذ ديسمبر 2011

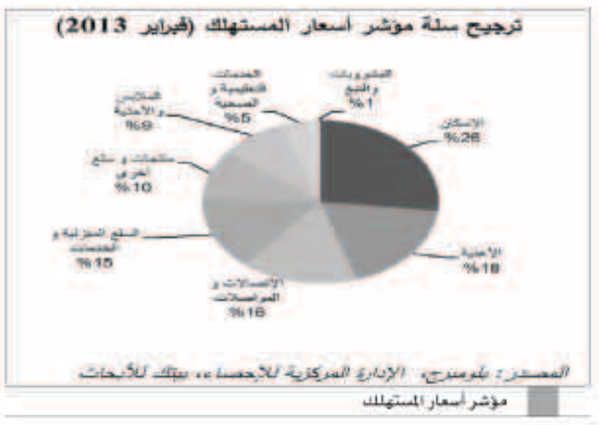

مؤشر أسعار المستهلك

وتيرة نمو الأسعار

خفض أسعار الفائدة العام الماضي استهدف تعزيز النمو في الاقتصاد غير النفطي

توقعات بأن تظل أسعار الفائدة الرئيسية دون تغيير في الكويت عند 2 في المئة

بحسب تقرير لـ«إرنست ويونغ»

قيمة الاكتتابات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تصل إلى 1.6 مليار دولار

ذكر احدث تقارير إرنست ويونغ حول أنشطة الاكتتابات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للربع الأول من عام 2013، أن أسواق المال الإقليمية سجلت زيادة تعادل 20 ضعفاً في عائدات صفقات الاكتتابات- على الرغم من الانخفاض بمقدار 25 في المئة في عدد الصفقات في الربع الأول من عام 2013 «ثلاثة اكتتابات إقليمية بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي»، بالمقارنة مع عائدات الربع الأول من عام 2012 الذي شهد أربعة اكتتابات بقيمة بلغت 82.8 مليون دولار. وبحسب التقرير تمثل صفقات الاكتتابات الإقليمية خلال الربع الأول من عام 2013 ارتفاعا نسبته 374.3 في المئة عن عائدات الربع الأخير من العام الماضي والذي حقق 339.8 مليون دولار.

وفي هذا السياق، قال فل غاندير، رئيس خدمات استشارات الصفقات في إرنست ويونغ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: «شهدت اكتتابات الربع الأول من عام 2013 أقوى النتائج مسجلة أعلى قيمة للربع الأول منذ عام 2008. وتعزى معظم العائدات إلى الاكتتاب الضخم في قطاع الاتصالات في العراق. ويرتبط هذا القطاع بالصفقات ذات القيمة

فل غاندير

المنطقة تسجل اكتتابين في السعودية وآخر في العراق خلال الربع الأول من عام 2013

الكبيرة، وسيكون الأداء العالي للربع الأول مستداما إذا ما كانت النتائج مماثلة في وقت لاحق من العام، والتي من شأنها تعزيز أسواق رأس المال في المنطقة».

ثلاثة اكتتابات إقليمية في الربع الأول 2013

شهدت أسواق المملكة العربية السعودية اكتتابين اثنين، بينما شهد العراق الاكتتاب الأكبر والوحيد والذي حققت شركة الاتصالات «آسياسيل» من خلاله 1.3 مليار دولار، وحل في المرتبة الثانية اكتتاب شركة «إسمنت المنطقة الشمالية» السعودية بقيمة 240 مليون دولار، وتلاه اكتتاب الشركة الوطنية للرعاية الطبية في السعودية بقيمة 97.2 مليون دولار.

وختم غانديز: «أظهرت دراسة إرنست ويونغ الأخيرة حول اتجاهات المستثمرين في الشركات، أن أكثر من 40 في المئة من المستثمرين في الشرق الأوسط وإفريقيا يفضلون الاستثمار خارج بلدانهم. ولذلك، يظل التحدي قائما حول أي من نشاطات الاكتتابات المحلية سيكون المحرك الرئيسي للأداء القوي والنمو في نشاط الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

أول فرع لسلسلة المطاعم العالمية الشهيرة في صلالة

شركة العقارات المتحدة تعلن افتتاح مطعم «ماكدونالدز» في صلالة «جاردنز مول»

أعلنت شركة العقارات المتحدة، إحدى أبرز شركات التطوير العقاري في منطقة الشرق الأوسط عن إفتتاح فرع من مطاعم ماكدونالدز العالمية في مشروعها المميز- صلالة جاردنز مول، أحد أهم المشاريع العقارية التي تولت شركة العقارات المتحدة تطويرها في سلطنة عمان ويعد هذا هو الفرع الأول لسلسلة مطاعم ماكدونالدز العالمية في مدينة صلالة.

وقد شهد افتتاح مطعم ماكدونالدز في صلالة جاردنز مول أكثر من 65 شخصية من كبار الزوار، على رأسهم رئيس بلدية ظفار الفاضل سالم بن عفيت بن عبد الله الشنفري. وقد شمل حفل الاحتفال فعاليات ترفيهية منوعة تشمل الرسم على وجوه الأطفال، وفرقة الموسيقى العربية، وعروض ضوئية، بالإضافة إلى عرض الموسيقى التراثية لظفار، كما حظي جميع الحضور بهدايا تذكارية من ماكدونالدز.

ويعتبر صلالة جاردنز مول أول مجمع تجاري متكامل في مدينة صلالة وهو مشروع متعدد الاستخدامات تولت تطويره شركة العقارات المتحدة. ويشغل صلالة جاردنز مول مساحة تبلغ 86.074 مترا مربعا «باستثناء مواقف السيارات» بالإضافة إلى فندق صلالة جاردنز ريزيدنس، ويجمع المشروع بين خيارات التسوق الشاملة والمتنوعة، والمطاعم والمرافق الترفيهية. تعد سلسلة مطاعم ماكدونالدز من المستأجرين الرئيسيين الذين تعاقدت معهم شركة العقارات المتحدة مؤخرا لاستضافتهم في صلالة جاردنز مول، لينضم بذلك إلى مجموعة العلامات التجارية المعروفة التي يستضيفها المول حاليا وفي مقدمتها؛ كارفور وسيتي سينما ونسيله تولهاوس وذي بودي شوب فضلا عن باقة مختارة من العلامات التجارية الإقليمية منها والمحلية لمنح رواد المول تجربة تسوق فريدة ومتميزة. علما بأنه سيكون هناك مدخلا خاصا من شارع الرباط لاستقبال عملاء ماكدونالدز الكرام وتلبية طلباتهم.

وسيتضمن هذا المشروع الذي يجمع بين العمارة العمانية التقليدية والمرافق العصرية فندقا مكونا من 168 جناحا فندقيا تحت اسم صلالة مول رزيدنس، المقرر افتتاحه في مايو 2013. وستتولى شركة فنادق سفير العالمية إدارتها، وهي شركة زميلة للعقارات المتحدة. وتتضمن مرافق الفندق حمام سباحة مفتوح، وملعب للأطفال، ومقاهي. وبهذه المناسبة، قالت الفاضلة رئيمة علي المطر، نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة العقارات المتحدة في الكويت:

شعار العقارات المتحدة

«إن افتتاح أول فرع لسلسلة مطاعم ماكدونالدز في صلالة هو بداية لعدد من عمليات تدشين لعدد من العلامات التجارية الرائدة المرتقبة خلال الفترة المقبلة في صلالة جاردنز مول، ونعد زائري المجمع بأنهم سيحظوا بتجربة تسوق فريدة من نوعها». وأضافت المطر: «يقدم ماكدونالدز عددا من الأنشطة الترفيهية للأطفال في فرعه، مثل الرسم على الوجوه وحفلات أعياد الميلاد. كما أنهم بصدد الإعلان عن خدمات إضافية جديدة مثل استلام خدمة الطلبات من السيارات و McCafé في المجمع».

وفي معرض تعليقه على هذه المرحلة المثيرة من التطوير، قال الفاضل علي حسن موسى، مدير عام شركة العقارات المتحدة في سلطنة عمان: «تفخر شركة العقارات المتحدة برفع الستار عن مجمع تجاري يضم تحت سقفه عددا كبيرا من العلامات التجارية العالمية لأول مرة في صلالة. ان خبرة الشركة في التطوير العقاري وسجلها الواسع في نجاح مشاريع ذات جودة عالية مثل صلالة جاردنز مول ينم عن عصر جديد في مجال الترفيه والبيع بالتجزئة لصلالة وسكانها».

«بي إم دبليو» تعلن أرقام مبيعات قياسية في الربع الأول

برلين – «كونا»: اعلنت المجموعة الألمانية لصناعة السيارات «بي ام دبليو» هنا أمس انها استطاعت في الربع الاول من العام الحالي مقارنة بالربع ذاته من عام 2012 تحقيق حجم مبيعات غير مسبوق في تاريخ المجموعة البافارية التي تتكون من الشركة الام «بي ام دبليو» و«ميني» و«رولز رويس».

وقالت المجموعة التي مقرها مدينة ميونيخ انها استطاعت في الربع المذكور بيع 448.200 نسخة من سياراتها المختلفة محققة بذلك ارتفاعا في حجم المبيعات بنسبة 5.3 بالمئة وذلك مقارنة بالربع ذاته من عام 2012.

ومن جانبه علق بان روبرتسون مسؤول قسم المبيعات في المجموعة على الارقام الجديدة بالقول «استطاعت مجموعتنا في الشهر الماضي تحقيق افضل ارقام في تاريخها وفي الاشهر الممتدة بين بداية يناير ونهاية مارس».

«ضمان» تطلق مؤشراً لقياس جاذبية دول المنطقة العربية والعالم للاستثمار الأجنبي المباشر

الكويت – «كونا»: كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» أمس عن اطلاقها مؤشرا لقياس جاذبية دول المنطقة العربية والعالم للاستثمار الأجنبي المباشر.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي ان المؤشر يعزز قدرة متخذي القرار على اكتشاف مواطن القوة والضعف في البيئة الاستثمارية واقتراح السبل الفعالة لمواجهتها ومساعدة الجهات المعنية بجذب الاستثمار في الدول العربية على تحقيق الهدف الذي أسست من أجله.

وأوضحت أن المؤشر الجديد يأتي استجابة لتزايد حدة المنافسة بين الدول النامية ومنها الدول العربية على جذب الاستثمار الأجنبي باعتبارها قوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو ودعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.

ولفتت الى ان الاقتصادات العربية لم تنجح في أن تصبح مواقع جذب رئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية حيث لم تتجاوز حصتها 6 في المئة من اجمالي التدفقات العالمية برغم اقدام معظم حكومات المنطقة على اعتماد العديد من الاصلاحات التشريعية والمؤسسية والاجرائية وتطوير البنية التحتية.

وقالت إن مؤشر جاذبية الاستثمار التزم الضوابط العلمية والمعايير الاحصائية وأخذ بعين الاعتبار التجارب والمؤشرات السابقة مستخلصا منها نقاط القوة والضعف مبينة انه تم تصميمه على نحو يجعله صالحا للاستخدام على المستوى الدولي وليس على المستوى الاقليمي والعربي وحسب. واشارت الى أن المؤشر يمتاز بتغطيته الجغرافية الواسعة بشموله 110 دول تمثل ما يزيد عن 95 في المئة من اجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم منها 17 دولة عربية فيما مضيفا انه اعتمد على أهم وأحدث قواعد البيانات والمعلومات المتوافرة الحكومية والدولية لرصد وتجميع وترتيب نحو 114 متغيرا.

وأكدت المؤسسة مرونة المؤشر وقابليته للتطوير ليراعي المستجدات في مستوى البيانات المتاحة أو التغطية الجغرافية أو المنهجية وغيرها.

وأوضحت أن المؤشر الجديد يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي ويمتاز بسهولة استيعاب مخرجاته من قبل صناع القرار والباحثين والقاعدين في حقل الاستثمار عبر كشفه عن عناصر القوة والضعف ورسم خارطة طريق لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

وذكرت ان المؤشر كشف عن أن الدول العربية حلت في المرتبة الخامسة عالميا من بين 7 مجموعات جغرافية لعام 2013 في مجال جاذبيتها للاستثمار في حين جاءت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى.